

قواعد الفقه الكلية

رؤية عصرية

المقدمة: سبب المشكلة هو غلبة قضايا التقليد على قضايا الإبداع وغلبة مناهج الحفظ والتلقين على مناهج الفهم والتفكير، مما تسبب في تقديس الآراء، مما هو غير مقبول، والتعصب عند بعض المقلدين، الحل: في العودة إلى دراسة أصول الفقه، والقواعد الفقهية، وفقه المقاصد والأولويات والواقع، وعدم التعصب، وقاعدة: (الأقوال الراجحة ليست معصومة)، وإقوال المرحومة ليست معصومة) **كلام العلماء حول مقاصد الشريعة:**

الشافعي: إياه الأصل في العادات الالتفات إلى المعاني، وبالأستقرار وجهنا الشارع قاصداً المصالح العباد، والأحكام العادية تدور عليها حيثما دارت، فترى الشيء الواحد يمنع في حال لا تكون فيه المصلحة، فإذا كان فيه مصلحة جاز.

أبي إمام: منه أفق الناس بمجرد المنقول في الكتب، على اختلاف عرفهم وعوارثهم وأزمنتهم وأمكنهم وأحوالهم وقرائن أحوالهم فقد ضل وأضل.

أبي عبد الله: كثير من الأحكام يبنونها المجتهد على ما كانه في عرف زمانه، بحيث لو كانه في زمان العرف الحادث الجديدة لقال بخلاف ما قاله أولاً.

أمور ينبغي مراعاتها:

بحسب التفرقة بين ما هو منه شرعية العقائد والعبادات، وشؤون الدولة. يجب معرفة اختصاصات ولي الأمر مثل: إعلانه الجواز، والحكم بال كفر بالتعيين، وأنه الدستور والقانون يحسم الأمور عند الخلاف في غير الثوابت. يجب نشر ثقافة التفكير في كل الجوانب لمواجهة مناهج الجحود والتطرف. منه يقصد لقضايا التجديد ليس مجرد حافظ، أو يعلم بعض القواعد دون بعض، فلا يُزيل الضرر بضرر أكبر.

مقدمات في القواعد الفقهية

تقديم: - القواعد والضوابط الفقهية مثل الآلة التي ترسم ولها
يقول الإمام القرافي: "من ضبط الفقه بقواعده استغن عن حفظ
أكثر الجزئيات لأن دراجتها في الكليات"
- أسباب تغير الفتوى: الزمان، المكان، الأحوال، الأشخاص

١- تعريف القواعد الفقهية:

لغة: القاعدة هي أصل الشيء وأساسه لا وهي مأخوذة من القعود
بمعنى الثبات والاستقرار. (وإذا رفع إبراهيم) (فأتى الله)
والفقه هو العلم بالأحكام الشرعية المستنبطة من أدلتها التفصيلية
اصطلاحاً: القام السبكي الشافعي: القاعدة الفقهية هي الأمر الكلي الذي ينطبق
على جزئيات كثيرة تفهم أحكامها منها.

→ هي حكم أكثرى وليس كلياً، لخروج بعض لقضايا عنها استثناءً،
يقول العلامة محمد علي بن حسين المالكي: "أكثر قواعد الفقه أغلبية".

٢- التيسير بين القاعدة الفقهية وما يشابهها:

أولاً: القاعدة الفقهية والضابط الفقهي:
كلاهما: أمر كلي جامع، الصياغة موجزة وشاملة
موضوع لقاعدة: يضم الجزئيات والمتناثرات من أبواب شتى، ولا يختص
بمذهب واحد، بل تتفق أكثر المذاهب عليها،
موضوع الضابط: جزئيات تخص بباب واحد ومذهب واحد، وربما فقيه واحد
مثل: كل ماء يتغير أحد أوصافه فهو طهور.

ثانياً: القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية:

القاعدة الفقهية: تتعلق بالأحكام (جزئيات أو أحكام)، وتربط المسائل بتعامات جامع،
وهي غير مطردة مطلقاً، ربما لها استثناءات.
القاعدة الأصولية: تتعلق بالألفاظ (جزئيات أو أدلة)، تضبط عملية الاجتهاد،
سابقاً على القواعد ^{الفقهية} ومنشئة للحكم، وهي قواعد مطردة وثابتة.
- مثال القاعدة لأصولية: "اللفظ العام يحل على عموم جزئ يخص" "الأمر مطلق"
يضيد الوجوه

(٣)

الثاني: القاعدة الفقهية والنظرية الفقهية:

مصطلح النظرية الفقهية مصطلح معاصر، مثل الدراسات القانونية فهي عبارة عن ربط بين موضوعات فقهية متنوعة لها أركان وشروط تجمعها، كوحدة موضوعية. مثل: نظرية الإثبات لصورة العرف. فالعلاقة بين القواعد الفقهية والنظريات الفقهية أن النظرية تندرج تحتها عدة قواعد (الجزء من الكل).

٣ تاريخ القواعد الفقهية:

عصر الرسالة: [لاضر ولا ضرار]، [البينة على من ادعى]...
عصر الصحابة: عمر "مقالمع الحقوق عند الشروط" / ابنه عباس: كل شيء في القرآن أو، أو فهو مخير، وكل (فإن لم يجدوا) فصول أول فالأول).
عصر التابعين: توسع القاضي أبو يوسف (ت ١٨٢هـ) في كتابه "الخراج"،
ومحمد بن الحنفية (ت ١٨٩هـ) والامام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) في كتابه "الام".
ق ٤هـ: أصبحت فئام مستقلة "اصول الكرخي"، و"اصول لفنياء" للإمام الحنفي
ق ٥هـ: أبو زيد الدبوسي

ق ٦هـ: عز الدين بن عبد السلام: قواعد لإحكام في مصالح الإمام - محمد بن راشد
القاضي التوماني: المذهب في ضبط قواعد المذهب - الامام
القرافي: الإحكام في تحصيل الفتاوى عند لإحكام وتصرفات القاضي والإمام
ق ٨هـ: ازدهر هذا العلم، الاستباه، ولطائر لاللة لوكيل الشافعي والسبكي
ق ١٣هـ: مجلة الأحكام العدلية في عهد السلطان عبد العزيز خان
حديثاً: مجلة زايد للقواعد الفقهية والأصولية ١٤ مجلة

٤ أهمية القواعد الفقهية:

تفدية الملكات العلمية - تيسر معرفة الأحكام
رفع التعارض الظاهري بين الأحكام
هل تعتبر القاعدة الفقهية دليلاً؟

اعتبرها القرافي مناظرة للقاعدة لإصولية، فاعتبرها دليلاً، وذهب ابنه نجم
ومجلة الأحكام العدلية أنها ليست دليلاً فهي شجرة الحكمة
والصواب: أنها دليل باعتبار دليل الحكم وليس باستقلال
قواعد تشبه الأدلة وليست بأدلة

٥) صور تطبيقية معاصرة لجملة من القواعد الفقهية:

(١) قاعدة (الأمر بمقاصدها)

مثال (مسألة الوقوف للحداد): حديث أنه ينبغي مرتبة جهازه يهودي...
[إنه الموت فرع فإذا رأيت الجنازة فقوموا] / مظهر تكريم
الوسائل لإحكام المقاصد.

مسألة حسن الذبائح: العبرة في الأكل بالمسحيات لا الأسماء
عند ما نذرت الغنم [إنه الجذع يوفي مما يوفي منه الثمن]

(٢) قاعدة (الميسور لا يسقط بالعسور)

مسألة تغسيل الجثث مع الوسا، العمل في الوظائف المدنية، الدينية في بلاد غير إسلامية.

(٣) قاعدة (مكملات الشيء تأخذ حكم الشيء)

مثل لمس عورة المريض قبل المحرقة أو العكس عند الضرورة.

القاعدة الأولى:

الأمر بمقاصدها

الجانب الأول: أعمال القلوب

المعنى: تختلف نتائج الأعمال على حسب مقصود الشخص (نية وإخلاص)
الأمر: لفظ عام لكل ما يفعله المكلف، بالمقاصد على حسب قصد العبد
النية: العزم، وإصطلاحاً: قصد الشيء مقترناً بفعله.
إدلتها: وأسماء الأعمال بالنيات [حكمها: مشروعة مع الطاعة ومحرومة مع المعصية]
محلها: اختلافها بين الشرط (يكونه سابقاً) والركن (جزء منه لفعل)
محليها: القلب، لا يكفي التلفظ باللسان، وهو لقلب لا يشترط التلفظ
المقصود منها: (١) تمييز العبادات عن أعادات. (٢) تمييز رتب العبادات
ترتب: العبادات لقلبية لا تحتاج لنية. عبادات لمخيرة بنفسها لا تحتاج نية كالرجوع
الخطأ في النية يفسد العبادة - العادة تصبح عبادة بالنية.
حكم أفراد النية أو الفعل: أولاً: أفراد لنية لا يرتب عليه أحكام
ثانياً: الفعل (لا صريحة - غير صريحة) ثالثاً: زمن النية: أول العمل مع الاستئذان وفي
بعض العبادات

رابعاً قواعد من حيث قاعدة "الأمور بمقامها"

قاعدة - العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني

مثل : وهبتك الحبيبة لخيبي الفاضلة

هل الأسماء حسنة على الألفاظ أم العكس ؟

الحنفية والسلفية على الألفاظ، والمجالية والمالكية على الإعراض

مثل حلفاء الا يَتَرَىٰ مُرِيتًا بِجَنِينِهِ ۖ هَلْ يَسْتَرَىٰ بِالْذَّالِمِ

هل الأحياء مبنية على العرف؟

الكيفية والمخاطبة: الأسماء صبيغة على حرف الحالف، مثل حلف الإبراهيمية

الجانِب الثاني: وهو مقاصد النصوص

وهو ما يعني ضرورة الوقوف على فقر النص، ومخزاه ومرداه، وعدم

التحجر عند ظاهر النص، ومن فهم مقاصده وأبعاده، وطلبه ومما صحت.

خارج صدق قرآن (إنما الصدقات للفقراء) سهم الوفاة قلوبهم فالأ

جاءه سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال له يا ابا عبد الله ما هذا قال اني اعطيت ابني الف درهم

أما اليوم، فقد أعز الله الإسلام، وأعزني عنكم، فلا حاجة في طاعتهم، ولم ينكر

أعرضه للمطالعة

الفصل الثابت لأحكام تعطيل، ولكنه الأمر متعلق بفهم مقصده

1. dimensi

انظر كتاب الفهم القاصي للسنة

P.D / محمد مختار احمد

القاعدة الثانية: لا ضرر ولا ضرار

من صيغرات علم الفقه: ① علم اصول الفقه ② القواعد الفقهية ③ المقاصد وأهمية القواعد الفقهية ربط الجزئيات الفقهية بالكليات الشرعية وهي واسطة بين الفقه وأصوله

عدة الفقيه ستة: معرفة الفروع وأصوله، والقواعد والفروق، والمقاصد، وما يدخل في شرح معنى "لا ضرر ولا ضرار"؛

الضرر: إيذاء النفس ماديًا أو معنويًا، والضرار: إيذاء الغير النكرة: تفيد العموم، (ولا تقتلوا) (ولا تلعنوا) [الذي رأي رجلًا يُهادى من عتبة بنه عامر أخيه نذرت ابنه نج ما يشبه] [أبى له لا يصنع بشقاء أخيك] أدلة القاعدة أبو سعيد الخدري [لا ضرر ولا ضرار] من ضرار ضرره الله، ومن شاق شق الله عليه

* قواعد متفرعة من قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"

① الضرر يُدفع بقدر الإمكان

[لا يؤرد مريضاً على مصح] "الوقاية خير من العلاج" لا تقاض مع إقدر عمره أقر من قدر الله إلى قدر الله

② الضرر يُزال

يدخل فيه وأهم الضرر العام والتعدي على أراضي الدولة

③ الضرر لا يُزال بالضرر

لا يُسمح بالضرر الأقل إلا إذا استحال التخلص منه

④ يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام

مثل رجال الإطفاء والشرطة

⑤ يزال الضرر الأشد بالضرر الأخف (ارتكاب أخف الضررين)

⑥ يرد المفسد أولاً فيه جلب المصالح

[فإذا أمرتكم بشئ فخذوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه] ومنه قاعدة "منع النقص في استعمال الحق"

القاعدة الثالثة

اليقين لا يزول بالشك

وهذه القاعدة لدفع الوساو عن ورفع المشقة

أولاً: معنى القاعدة

المعنى الإجمالي: عند ثبوت امر قطعي فإذا طرأ شك لا يؤثر عليه
المعنى التفصيلي: اليقين: العلم، واصطلاحاً: الاعتقاد الجازم لطابقه للواقع عند دليل
اليقينة أعلى درجة من العلم، فهو سكونية وطرائقية
الشك: نقيض اليقينة، واصطلاحاً: التردد بينه النقيضين دونه ترجيح

ثانياً: أدلة أن "اليقين لا يزول بالشك"

من القرآن: (وما يتبع أكثرهم الا ظناً) (رواه تطع أكثر) (وما لهم به)
من السنة: عباد بن حميم [لا يقتل من لا يسمع صوتاً امرئاً ربحاً]
ابي هريرة [إذا وجد امرئاً في بطنه... فلا يخرج منه المسجد]
قال النووي: الاستبراء يحكم ببقائه على امرئها حتى يتيقنه خلاف ذلك
ابو سعيد [إذا شك امرئكم... فليطرح الشك... وليس على ما استيقن]
من الاجماع: القرافي: هذه قاعدة مجمع عليها وهي أنه كل شك كان كالمعدوم
من المعقول: اليقينة أقوى، والشك يفيد التردد

ثالثاً: تطبيقات القاعدة

في العبادات: الطهارة (الحدث - الماء) / الصلاة (عدد ركعات - دخول الوقت)
الزكاة (هل أخرجهما - الضمان) / الصوم (الخروج) / الحج (عدد الأشواط)
في المعاملات: ترتيب الكلام الموت بعد تيقن خروج الروح

رابعاً: مستثنيات

الحدث الناقض للخف (الرجف) تبني على الاحتياط / موضع الخجاسة

خامساً: قواعد منهجية تحت "اليقين لا يزول بالشك"

- (١) الاصل بقاء ما كان على ما كان: الزواج القائم - المسافر المفقود
- (٢) الاصل برادة الذمة: (٣) الاصل في الامور العارضة لعدم (٤) الاصل في الكلام الحقيقة
- (٥) لا ينسب لساكت قول، وليسكوت مع الحاجة الى البيان ببيان (٦) لا عبرة بالظن ليس بطرقة
- (٧) اليقين لا يرتفع الا باليقينة (٨) الاصل في الاستدلال بالحجة (٩) الاصل في البضائع التحريم

القاعدة الرابعة

المشقة تجلب التيسير

أولاً مقاصد هذه القاعدة:

سماحة الإسلام - رفع الحرج - الدين يُسر - مراعاة أحوال المكلفين

ثانياً: معنى "المشقة تجلب التيسير" - إجمالاً

- تفصيلاً: المشقة هي الشدة والجهد والعناء

فَسَيِّئَانِ: (١) لا تنفك عن العبادات (لا أخرها) (ب) تنفك عنها (٣ مراتب)

عظيمة (موصلة للتخفيف) - يسيرة (لا أشرها) - متوسطة (الأقرب)

أسباب التيسير: (١) الخوف من بغض العبادات أو الضرر بها: غيرة - حريص - حذرا - تراوحي -
بخ - م [الكول لا تمام] - خذوه من العمل ما تطيقوه [معاذ] - إله منكم متفرين [

(٣) الخوف من التفتير: سلامه وأبو الدرداء [إله لربك عليك حقاً] -

ثالثاً: أدلة "المشقة تجلب التيسير"

من القرآن: (يريد الله بكم اليسر) (لو شاء الله لاعتنكم) (لا يكلف)

(يريد الله أن يخفف عنكم) (ربنا ولا تجعل) (ما يريد الله ليجعل)

من السنة: أبو هريرة [فإنما بُعثتم مبشرين] / عائشة [ما خير النبي]

النبي [يسر وأولاه] / أبو هريرة [إله الدين يسر] / [إله لا يضع عبداً]

➤ ضوابط: ضوابط المشقة: خارجة عن الطاقة - حقيقية

المراد بالتيسير: السهولة (١) تيسير اعتيادي: (يريد الله بكم) (وما جعل)

(ب) طارئ، وهو: أفسام - حجب - يئس - يباح - الأولى تركها - يكره فعلها

أسباب التيسير: السفر - المرض - الإكراه - النسيان - الجهل - العسر - نقص

أنواع التيسير: إسقاط - تنقيص - إبدال - تقديم - تأخير - تركه - تغيير

ضوابط التيسير: التحقق من الحقيقة - التيسير - عدم مخالفة الشريعة - عدم إفساد

رابعاً: تطبيقات على "المشقة تجلب التيسير": ما ورد في أسباب وأنواع

خامساً: مستثنيات: (١) المشقة المعتادة مع العبادة (٢) المشقة اليسيرة

سادساً: قواعد منهجية: (١) الضرورات تبیح المحذورات (٢) الضرورة تقدر بقدرها

(٣) إذا ضاقت الأرض اتسع (٤) ما جاز لعذر يبطل بزواله (٥) كما جاز منزلة الضرورة

٩

نساء الدماء

القاعدة الخامسة العادة مُحْكَمَةٌ

المعنى

(أ) إجمالاً : عادة لفاس لها اعتبار بشرط عدم المخالفة ، البخاري - باب منه
أجرى أمر الأرضاء على ما يتعارفونه بينهم

(ب) تفصيلاً : العادة هي الأمر الذي يتقرر في النفوس ويكون مقبولاً عند ذوي الطباع السليمة
ومعنى مُحْكَمَةٌ أي مرجوح اليها عند الخلاف

أدلة العادة مُحْكَمَةٌ

(وعلى المولود له رزقهن -) / عائشة [هذه بنت عتبة] إنه إمامنا محمد صلى الله عليه وسلم

ضموابط وتقسيمات

أقسام العرف : (١) عرف صحيح (عام - خاص)

(٢) عرف فاسد : يخالف نصاً قطعياً

شروط اعتبار العرف : (١) أنه يكون مطرداً (كلياً) أو غالباً (أكثرية)

(٢) أنه يكون عاماً في جميع بلاد الإسلام ، والصواب أنه عرف الخاص يعمل به

(٣) عدم مخالفة نص شرع الحنيف (٤) أنه يكون قائماً عند الحكم

(٥) أنه يكون ملزماً في نظر الناس (٦) عدم وجود قول أو فعل يضيء عكس العرف

أثر العرف في تغير الأحكام

المسائل الثابتة بالنص لا تتغير بالعرف - يجب على الفقهاء ملتفتي معرفة العرف

- اعتبار العرف عند عدم النص : فإذا وجد النص عمل به

- تغير الحكم مع وجود النص : الإمام أبو يوسف رضي الله عنه الطائفة بعد

النص بناء على أنه تغير العادة ليس لم تغير النص ! بمعنى أنه

النص لو كان مبنياً على العرف والعادة روعي ذلك

تطبيقات هذه القاعدة : (١) الاستئجار على لطاعات : [تعلموا القرآن ولا تأكلوا به]

[واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه إجماع] جاء زعماء ظهر فيه الكسل

(٢) غلق المساجد بعد الصلاة : المتقدمة (في بيوت أذن) (ومعه أظلم محمد)

المتأخر من الحنفية : لا بأس من غلقها مخافة لسفرة وأهل الفسق

(٣) الاستصناع في الثياب : لا يجوز قبيحاً ، وأجازوا الأحناف إلا في الثياب ، وفي زماننا ذهبت الحجة

بقواعد استعمال الناس حجة / المجتمع عادة كالمجتمع حقيقة / المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً
العبرة بالغالب الشائع لا للنادر / التعيين بالعرف كالتعيين بالنص